

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠١٤ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ بتعيين أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - يمنح السيد / علي لطفى البوريني ، مدير عام الجمعية التعاونية الاستملاكية لمحافظة القاهرة وضواحيها (نصر الجفيدة سابقا) مرتبة قدره ١٩٥١ جنيها سنويا وبدل تعديل قدره ٧٥٠ جنيها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (١٩ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠١٥ لسنة ١٩٦٤

بالحاق ببعض الشركات والمنشآت بالمؤسسة المصرية العامة للبتترول

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بإضافة بعض الشركات والمنشآت إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ بإضافة بعض الشركات والمنشآت إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الصناعية ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - تعلق الشركات والمنشآت الميمنة بالجدول المرافق بالمؤسسة المصرية العامة للبتترول تقلا من المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي ؛ وتكون المؤسسة المصرية العامة للبتترول هي الجهة الإدارية المختصة بالنسبة لهذه الشركات والمنشآت .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذى القعدة سنة ١٣٨٤ (١٩ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار :

مادة ١ - يعتمد تعيين السيد الدكتور حسين سرور وكيل عام الإدارة الطبية لهيئة السكك الحديدية بمرتب سنوي شامل قدره ١٥٢٤ جنيهاً و٨٨٨ ملياً وذلك اعتباراً من ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٢

مادة ٢ - حل وزير المواصلا ت تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (١٩ مارس سنة ١٩٦٤)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٢٣ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١/٣١/١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة والمعاش المستحق قبل التمييز فيها ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرار :

مادة ١ - يحدد تعيين السيد المهندس يوسف مرقص سمكة (وكيل وزارة الأشغال المساعد سابقاً) خبيراً فنياً لوزارة الأشغال وذلك لمدة سنتين بمكافأة سنوية قدرها ١٥٠٠ جنيه (ألف وخمسمائة جنيه) شاملة إطاعة فلاء المعبشة بخلاف ما يتقاضاه من معاش وذلك خصماً على اعتماد بند "٣" المعينون بمكافآت شاملة بميزانية مصلحة الري ما

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (١٩ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

جدول بالشركات والمنشآت

المطلوب إلحاقها بالمؤسسة المصرية العامة للبترو ل

- (١) شركة مصر الجديدة لنقل البترول .
- (٢) المكتب الهندسي والتجاري المصري الحديث (عبد الوهاب صالح وشركاه) .
- (٣) شركة بشير أحمد خليل .
- (٤) * الجبل للنقل .
- (٥) * الدنيا التجارية لنقل البترول بطنطا (السيد ابراهيم زينهم) .
- (٦) * فيليب جرجس حبشي بطنطا .
- (٧) ف . د يامتي وشركاه .
- (٨) منشآت أنطوان ديامتي وزوجته لنقل البضائع والمواد البترولية (المؤسسة المستقلة للنقل والتجارة) .
- (٩) عطايا وشركاه (جاي عطايا) .
- (١٠) عزيز سامي وشركاه .
- (١١) شركة نادية للنقل (ميشيل كافوري) .
- (١٢) شركة الحرية للنقل والتجارة (ع . ع غبور وشركاه) .
- (١٣) منشآت بشير أحمد خليل واسماعيل عبد الحميد محمود وزوجاتهم وأولادهم .
- (١٤) منشآت فيليب جرجس وزوجته وأولاده وشقيقاته .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٢٢ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم السيامي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القرار الجمهوري بقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار الجمهوري بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القرار الجمهوري بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛